

كلمة الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد

بمناسبة

افتتاح الجلسات الوطنية حول الإصلاح الجبائي

20، 21 و 22 جويلية 2020

بسم الله الرحمن الرحيم،

و الصلاة والسلام على رسوله الكريم ؛

السيدات والسادة أعضاء الحكومة ؛

السيدات والسادة النواب ،

السيدات والسادة الإطارات ؛

ضيوفنا الكرام،

يُسْعِدُنِي أن أُشَارِكَكُمْ هذا الحفلَ الإِفْتِتَاحِي للجلسات الوطنية حول إصلاح المَنْظُومة الجبائية، الذي يهدفُ إلى إجراءِ دِرَاسَةٍ نَقْدِيَّةٍ مُعَمَّقَةٍ لِمُجْمَلِ جَوَانِبِ هذه المَنْظُومة، قَصْدَ الوُصُولِ إلى أنماطٍ مُجددةٍ قادرةٍ على تَطْوِيرِهَا وتَكْيِيفِهَا مع التطلّعاتِ والمُتطلّباتِ الاقتصادية والاجتماعية بمُختلفِ أشكالِها.

أيها السيدات ، أيها السادة ،

لقد بدأت معالم الجمهورية الجديدة تترأى من خلال المراجعة الدستورية المقترحة حالياً للمناقشة، وإعداد خطة بعث الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي التي تستدعي إعادة النظر بصفة معمقة في النظام الجبائي الحالي وذلك استجابة للتحديات الراهنة الواجب رفعها من طرف الدولة والشعب معاً.

ويندرج هذا الإصلاح ضمن الخطوة الشاملة التي باشرت السلطات العمومية والتي ترمي الى مراجعة نظامنا المالي والمصرفي، بهدف دعم الرؤية الاقتصادية الجديدة للدولة، التي ستلزم بلادنا خلال العقود القادمة بمواجهة تحديات ومتطلبات توازنها المالي، مع السهر على صون الطابع الاجتماعي للسياسات العمومية.

ولا يخفى على أحد أن الموارد المالية للدولة تستند أساساً ومنذ عقود، على الجباية البترولية، التي أصبحت توجه نسبة منها في السنوات الأخيرة لتغطية جزء من نفقات تسيير الدولة، بدلاً من أن توجه برمتها إلى تمويل الجهود الاستثمارية والتنموية للبلاد.

وإذ يتعلّق الأمر بمورد مالي يرتكز على طاقات غير متجددة، ناهيك عن تقلبات أسعار هذه المادة في السوق العالمية بسبب عوامل خارجية لا نتحكم في زمامها، فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى عدم ضمان متطلبات ديمومة الموارد العمومية بما يستجيب لاحتياجات البلاد المتزايدة والمرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فضلاً عن ذلك، فإن الجباية العادية، على الرغم من الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة على الصعيد التشريعي والوظيفي والتنظيمي والهيكلية، من أجل تحديثها، لم تبلغ إلى حد الآن المستويات المتوقعة من الإيرادات، مما يؤثر سلباً على التوازنات المالية للدولة، ويعيق بعث مشاريع التنمية وتجسيدها.

علاوة على ذلك، يلاحظ أن النظام الجبائي الحالي أبعد من أن يستجيب إلى متطلبات الإنصاف (équité) المنتظرة، انطلاقاً من أن العبء الجبائي يتميز بسوء توزيعه بين مختلف الأعوان الاقتصاديين بناءً على قدراتهم التساهمية.

وفي هذا الصدد، فإن خير مثال على ذلك يتجلى بكل وضوح من خلال الجباية على الدخل، التي تركز أساساً على مداخيل الأجور، في حين أن مساهمة الفئات الأخرى لا تزال ضعيفة بصفة غير عادية.

أيتها السيدات ، أيها السادة ،

إن الاقتصاد المُوازِي، على الرغم من كل الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية لتسهيل إدماجه، لا يزال ينشط خارج القواعد القانونية، مما يشكل إجحافاً أمام الامتثال الجبائي، باعتبار أن المتعاملين في السوق المُوازِيّة لا يُقدّمون أي مُساهمة جبائية مقارنةً بالمتعاملين الذين ينشطون ضمن الأطر القانونية الذين يتحملون العبء كله من خلال الوفاء بواجباتهم الجبائية في تمويل الواردات المالية للدولة والجماعات المحلية.

وبالتالي، فإن هذه الظاهرة قد تؤدي أيضاً إلى التقليل من فعالية السياسات العمومية الرامية إلى التشجيع والنهوض بالاستثمار، لكونها تُشكل عائقاً يحول دون السير السليم لمسار الاقتصاد الوطني، مما يخلّ بقواعد المنافسة النزيهة ويحرم الدولة من الموارد المالية المرجوة.

ولهذا الغرض، فإنه ينتظر منكم تقديم اقتراحات وعروض يمكنها أن تضمن امتثال المُكلّفين بالضريبة إلى التوافق الجبائي، من خلال المُوازنة بين القدرات التّساهمية للأعوان الاقتصاديين واحتياجات تمويل الدولة، مع السهر على ضمان التوزيع العادل للعبء الجبائي.

أيتها السيدات ، أيها السادة ،

إنّ الإصلاح الجبائي المُنتظر يجب أن يركّز على رؤية قائمة على رَقْمَةِ العمليات الجبائية، بنمط عملي يسمح للمُكلف بالضريبة بالاتصال عن بُعد مع إدارته الجبائية.

ويجب أن يكون هذا الإصلاح مرفوقاً بإعادة تأهيل الخدمة العمومية من خلال الإصغاء لأنشغالات المواطن والقضاء الجذري على البيروقراطية ومكافحة كل أشكال الممارسات السلبية.

كما ينبغي أن يكون هذا الإصلاح مُرتبطاً بِحتمية إيجاد التوازن الحقيقي للعبء الجبائي بين مستوى مُساهمة المداخل من جهة وتلك التي تستوجب أن تتركز على الثروة من جهة أخرى.

وبهذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن بعض الأشخاص يُحقّقون مداخيل هائلة ويكوّنون ثروات مُعتبرة دون أي مُساهمة منهم أو أنّهم يدفعون أدنى حدّ من الضرائب التي تقلّ بكثير عما يحقّقونه من دخل وما يملكونه من رؤوس أموال، مما يخلق بالتالي شعوراً بعدم المساواة داخل المجتمع؛ وتلكم ظاهرة سلبية يجب أن يوضع لها حدّ.

فضلا عن ذلك، فإن التحديات الاقتصادية المستقبلية التي يتعين رفعها والتي ستنجم عن تنفيذ البرنامج الاقتصادي الجديد، تَسْتَوْفُنَا على أكثر من صعيد، حيث من المنتظر خلال جلساتكم أن تُدْمَجَ، ضمن محاور التفكير، إلزامية وضع نظام جبائي يُوَاكِبُ الرؤية الاقتصادية الجديدة القائمة على ترقية المؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي وقَادِرٌ على إخراج بلادنا من تَبَعِيَّتِهَا للمواد الاستخراجية وَدَمَجِهَا في سلسلة القيم الدولية (chaine de valeurs internationales).

كما يُنْتَظَرُ منكم خلال هذه الجلسات، أن تساهموا بِتَأْمَلَاتِكُمْ في التَّعْجِيلِ بعملية التحديث، وَرَقْمَنَةِ أَمْطَارِ تَسْيِيرِ خدمات الإدارة الجبائية، من أجل ضمان نجاعة الوظيفة الضريبية، وبالتالي محاربة التَّهَرُّبِ والغشِّ الجِبَائِيِّينَ بشكل فعال .

بل إن إصلاح جباية الدولة لا ينفصل عن الإصلاح المتعلق بالجماعات المحلية، طالما أن الجباية المحلية تشكل المصدر الرئيسي للموارد المالية لهذه الجماعات، من أجل الاقلاع بالتنمية المحلية وتحسين النمط المعيشي للمواطن .

وَعَنِيَّ عن البيان أن نظامنا الجبائي الذي يتميز بطابعه المركزي، يَسْتَوْجِبُ في المستقبل إعادة النظر في بُنْيَانِهِ عَلَى نَحْوٍ يَصُبُّ في اتجاه المشاركة النشطة للمجالس المحلية المنتخبة، سواء على المستوى الولائي أو البلدي.

وفي هذا السياق، لا يمكن أن تُكَلَّلَ هذه الخطة بالنجاح، ولن تُحَقِّقَ الأهداف المرجوة دون المشاركة الفعالة وَتَضَافِرِ جهود مُعْظَمِ الدوائر الوزارية، لتحقيق تَوَازُنٍ أَفْضَلَ بين احتياجات الخدمة العمومية ذات الجودة وَمُسْتَلَزِمَاتِ الموارد المالية الكافية لميزانية الدولة .

ومع ذلك، فإن كل هذه الجهود، بَعْضُ النظر عن نِطَاقِهَا وَمُحْتَوَايَاهَا، لا يمكن أن تؤدي إلى النتائج المرجوة، مَا لَمْ تَكُنْ مصحوبة بتدابير ترمي إلى إرساء رُوحِ أَخْلَاقِيَّاتِ المهنة التي يتعين أن يلتزم بها كل عون أثناء أداء وظائفه، من خلال الابتعاد عن أي سُلُوكٍ من شأنه إلحاق الضرر بِوِظَيفَةِ نَبِيلَةٍ مثل تأسيس الضريبة وَتَحْصِيلِهَا.



وفي هذا المنظور، فإن الحماية القانونية والاجتماعية لموظفي إدارة الضرائب، تشكل إحدى الانشغالات الرئيسية للسلطات العمومية، التي سوف لن تدّخر أي جهد لتحسين الوضع الاجتماعي والمهني لأعوان الإدارة الجبائية، كما ستسهر على ضمان الحماية اللازمة للأعوان أثناء ممارسة وظائفهم.

وإذ أُبلِّغُكم في الختام، تشجيعات السيد رئيس الجمهورية ودَعْمِهِ الكامل، أشكركم على كرم الإصغاء، متمنيا لأشغالكم كل النجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

